إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
Washington, D.C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 16/ 25
للنشر الفوري
27 يناير 2016

بدء سريان الإصلاحات التاريخية في حصص الصندوق ونظام حوكمته

تم استيفاء الشروط المقررة لتنفيذ المراجعة العامة الرابعة عشرة لحصص صندوق النقد الدولي والتي تتضمن تغييرات تاريخية واسعة النطاق في نظام حوكمة الصندوق ورأسماله الدائم.

وقد بدأ بالأمس سريان التعديل المتفق عليه في اتفاقية تأسيس الصندوق والذي يقضي باختيار كل أعضاء المجلس التنفيذي بالانتخاب (التعديل المعني بإصلاح المجلس التنفيذي). وكان هذا التعديل جزءا من مجموعة إصلاحات أوسع نطاقا في نظام الحصص والحوكمة، وهي التي تشمل أيضا مضاعفة حصص الصندوق بمقتضى المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص وتحويل نسبة كبيرة من أنصبة الحصص إلى الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية. ومن المتوقع أن يبدأ في الأسابيع القادمة تطبيق زيادات الحصص بمقتضى المراجعة الرابعة عشرة، والتي كانت مشروطة بسريان التعديل المعني بإصلاح المجلس التنفيذي. *[الرابط*: http://www.imf.org/external/np/sec/misc/consents.htm#a2 *]*

وتمثل الإصلاحات خطوة أساسية لجعل هيكل الحوكمة في الصندوق أكثر تعبيرا عن الدور المتزايد الذي تضطلع به الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية. وسيؤدي دخول هذه الإصلاحات حيز التنفيذ إلى تعزيز مصداقية الصندوق وفعاليته وشرعيته. ولأول مرة ستكون هناك أربعة أسواق صاعدة (البرازيل والصين والهند والبرازيل) ضمن البلدان الأعضاء العشرة صاحبة أكبر الحصص في الصندوق، كما تؤدي الإصلاحات إلى زيادة قوة الصندوق المالية عن طريق مضاعفة موارده الرأسمالية الدائمة إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 659 مليار دولار أمريكي).

وفي هذا الصدد، قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي: "أشيد ببلداننا الأعضاء لمصادقتهم على هذه الإصلاحات التاريخية بحق. فمن شأنها تعزيز قدرة الصندوق على تمثيل أعضائه وتلبية احتياجاتهم في بيئة عالمية سريعة التغير. ونحن نشهد اليوم خطوة حاسمة على مسار التغيير وليست آخر المطاف لأننا سنواصل تعزيز حوكمة الصندوق."

معلومات مرجعية وروابط مفيدة:

كان نفاذ التعديل المعني بإصلاح المجلس التنفيذي والذي وافق عليه مجلس المحافظين في عام 2010 يتطلب قبول ثلاثة أخماس الأعضاء الذين يمثلون 85% من مجموع القوة التصويتية. وكان يتطلب أيضا سريان زيادات الحصص في إطار

المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص كشرط عام يتعين استيفاؤه. ومع دخول التعديل المعني بإصلاح المجلس حيز التنفيذ واستيفاء كل شروط النفاذ العامة الأخرى، يستطيع الأعضاء الآن سداد متطلبات زيادة الحصص لتصبح سارية المفعول. ومن المتوقع استكمال الجانب الأكبر من هذه العملية في غضون شهر.[1]

وكان مجلس محافظي الصندوق قد وافق في ديسمبر 2010 على إصلاحات الحصص والحوكمة لعام 2010 (راجع البيان الصحفي رقم 10/477) ارتكازا على مجموعة إصلاحات سابقة وافق عليها المحافظون في إبريل 2008.

أهم نتائج إصلاحات الحصص لعام 2010:

• زيادة حصة كل عضو من أعضاء الصندوق البالغ عددهم 188 بلدا من حوالي 238.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 329 مليار دولار أمريكي) إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 659 مليار دولار أمريكي) على أساس مجمع.

• تحويل نسبة تزيد على 6% من أنصبة الحصص إلى الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية وكذلك من البلدان الأعضاء ذات التمثيل الزائد إلى البلدان الأعضاء ذات التمثيل الناقص.

• دخول أربعة من بلدان الأسواق الصاعدة (البرازيل والصين والهند وروسيا) ضمن البلدان العشرة صاحبة أكبر الحصص في الصندوق. أما البلدان الأخرى في هذه المجموعة فهي الولايات المتحدة واليابان والبلدان الأوروبية الأربعة الكبرى (فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة).

• حماية أنصبة الحصص والقوة التصويتية المخصصة لأفقر البلدان الأعضاء في الصندوق.

• للمرة الأولى، تشكيل المجلس التنفيذي من مديرين تنفيذيين كلهم منتخبون، فتنتهي بذلك فئة المديرين التنفيذيين المعينين (طبقا للنظام الحالي، تقوم البلدان صاحبة أكبر خمس حصص في الصندوق بتعيين مدير تنفيذي).

• توسيع المجال أمام تعيين مدير تنفيذي مناوب ثان للدوائر الانتخابية التي تشمل سبعة بلدان أعضاء أو أكثر، بغية تعزيز تمثيل هذه الدوائر في المجلس. ونتيجة لذلك، هناك 13 دائرة انتخابية مؤهلة حاليا لتعيين مدير تنفيذي مناوب إضافي – بما فيها الدائرتان الانتخابيتان الإفريقيتان.

• التزمت البلدان الأوروبية المتقدمة بتخفيض تمثيلها المجمع في المجلس التنفيذي عن طريق إلغاء اثنين من مقاعدها الحالية.

• عقب نفاذ المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، يتحول التركيز في العمل إلى المراجعة العامة الخامسة عشرة وتأمين توافق الآراء العام اللازم لإنفاذها، بما في ذلك التوافق على صيغة الحصص الجديدة.

---

[1] حتى تصبح الحصص الجديدة لكل بلد عضو سارية المفعول، يتعين عليه أن يسدد مدفوعات حصصه في غضون 30 يوما من أحد التاريخين التاليين، أيهما يجب على البلدان الأعضاء سداد مدفوعات حصصها في غضون 30 يوما من أحد التاريخين التاليين، أيهما أبعد: (1) تاريخ موافقة البلد العضو على حصته الجديدة، أو (2) تاريخ سريان زيادة الحصص بمقتضى المراجعة العامة الرابعة عشرة. واعتبارا من 26 يناير 2016، كانت البلدان الأعضاء الممثلة لقرابة 98% من مجموع الحصص قد وافقت على زيادة حصصها.

خلفية إضافية:

المجلس التنفيذي يوافق على عملية إصلاح شاملة كبرى لنظام الحصص والحوكمة
http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2010/pr10418a.pdf

مطبوعات الصندوق عن الحصص والحوكمة*
http://www.imf.org/external/np/fin/quotas/pubs/index.htm

صحيفة وقائع عن الحصص
http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/quotasa.htm

صحيفة وقائع عن كيفية صنع قرارات الصندوق
http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/governa.htm

*بالانجليزية